رئيس التحرير المسؤول
العميد منير عقيقي

تعبيد الطريق نحو الدولة تغليب الكفاية

الدولة لا تبنى بمن يملأون المكاتب، بل بمن يملكون القدرة على النهوض بالمسؤوليات. هذه حقيقة بديهية، لكنها تحتاج إلى أن تقال بوضوح، لأن مستقبل الإدارة العامة لا يتوقف فقط على عدد الموظفين أو توزيعهم، بل على مستوى كفايتهم وقدرتهم على خدمة الناس وحماية المصلحة العامة.

الوظيفة الرسمية ليست بابا للوجاهة، ولا مكافأة سياسية، ولا امتيازا شخصيا. إنها تكليف ومسؤولية، فالموظف العام مؤتمن على تطبيق القانون وخدمة المواطن والمحافظة على المال العام وحسن سير المؤسسة التي يعمل فيها.

في لبنان، يعمل مئات آلاف الموظفين في مختلف القطاعات الرسمية، المدنية والعسكرية والأمنية، وفي المؤسسات والمجالس والهيئات والإدارات العامة. يشكلون الجهاز الذي تتحرك من خلاله الدولة، ومن دونهم تبقى القوانين والقرارات مجرد نصوص لا تتحول إلى واقع.

ولأن لبنان يتكوّن من 18 طائفة، فقد فرضت تركيبته الاجتماعية والسياسية صيغة تقوم على التوازن في التمثيل داخل مؤسسات الدولة. وهذا التوازن له أسبابه الوطنية، لأنه يضمن مشاركة مختلف المكونات اللبنانية في الإدارة، ويعزز الشعور بالشراكة والانتماء إلى دولة واحدة. لكن التوازن شيء، وتحويله إلى وسيلة لتجاوز الكفاية شيء آخر.

المشكلة تبدأ عندما تصبح الوظيفة العامة نتيجة للعلاقة، لا نتيجة للجدارة. فالتدخل السياسي في التعيينات، يمكن أن يؤدي في بعض الحالات إلى تجاوز معايير الاختصاص والخبرة والمعرفة، لمصلحة المحسوبية والولاء والقرب من أصحاب النفوذ. وهنا لا يخسر الشخص الكفوء وحده فرصته، بل تخسر الدولة معه فرصة الاستفادة من طاقته. وأخطر ما في هذه الظاهرة أنها لا تظهر نتائجها دفعة واحدة. إنها تبدأ بتعيين غير مناسب، ثم تتراكم الأخطاء، وتتراجع الإنتاجية، وتضعف المبادرة، وتتأخر مشاريع الإصلاح والتحديث، ويصبح القرار الإداري أبطأ وأقل فاعلية. ومع مرور الوقت، قد تتحول بعض المؤسسات إلى أماكن للحضور الوظيفي أكثر منها مراكز للإنتاج والإنجاز.

إن الكفاية ليست ترفا، ولا امتيازا للنخب، ولا شعارا يرفع في المناسبات. إنها شرط أساسي للإدارة الرشيدة والمستدامة، وأحد الأعمدة التي تقوم عليها الحوكمة السليمة.

لا تعني الكفاءة إلغاء التوازن الوطني، ولا التوازن الوطني يجب أن يعني إلغاء الكفاءة. فالمعادلة الصحيحة هي أن يكون لكل مكوّن لبناني حضوره في الدولة، شرط أن يكون هذا الحضور قائما على أشخاص أكفاء، قادرين على تحمل المسؤولية والقيام بواجباتهم وفق القانون والنظام.

والسؤال الذي يطرح نفسه، لماذا لا نبحث عن الأكفأ داخل كل طائفة، بدلا من البحث عن المحسوب على هذا المسؤول أو ذاك الحزب؟ ولماذا لا تكون المنافسة على خدمة الدولة، لا على النفوذ داخلها؟

إن وضع الشخص المناسب في المكان المناسب ليس مجرد قاعدة إدارية، بل هو بداية الإصلاح الحقيقي، ومن دون هذه القاعدة، تصبح كل خطط الإصلاح مجرد عناوين جميلة عاجزة عن تغيير الواقع. فالموظف الذي يصل إلى موقعه بكفاءته سيبقى وفيا للقانون، أما الذي يصل إليه بفضل ولائه لشخص أو جهة، فقد يجد نفسه مدينا لمن أوصله أكثر مما هو مدين للدولة، وهنا يكمن الخطر. فلبنان لا يفتقر إلى الطاقات والعقول والخبرات، وما يحتاجه هو نظام وظيفي يكتشف هذه الطاقات ويضعها في المكان الصحيح، ويمنحها فرصة العمل والتقدم على أساس الجدارة.

فإذا أردنا دولة قوية، علينا أن نحافظ على التوازن الوطني من دون أن نجعل منه بديلا من الكفاية. وأن نضع القانون فوق المحسوبية، والجدارة فوق الولاء، والخبرة فوق العلاقات.

تعبيد الطريق نحو الدولة لا يبدأ من توزيع المناصب، بل من اختيار الأكفأ لشغلها. وإذا لم نضع الرجل المناسب في المكان المناسب، فإننا لا نؤسس لدولة قادرة على النهوض، بل نسير بها، بأيدينا، نحو الهاوية.

إلى العدد المقبل